

قانون رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٦

بربط موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد

للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة لميناء بورسعيد للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٩٣٥١٦٤٠٠٠ جنيه (فقط وقدره تسعمائة وخمسة وثلاثون مليوناً ومائة وأربعة وستون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣٧٦٠٤٥٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة وسبعون مليوناً وخمسة وأربعون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ١٧٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٣٥٩٠٤٥٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٣١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وعشرة ملايين جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٦٦٠٤٥٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستة وستون مليوناً وخمسة وأربعون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٥٥٩١١٩٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وتسعة وخمسون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٠٤٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٤٥٤٦١٩٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بمبلغ ٥٥٩١١٩٠٠٠ جنيه (فقط وقدره خمسمائة وتسعة وخمسون مليوناً ومائة وتسعة عشر ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة منها مبلغ ٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٦ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٩ جمادى الأولى سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ٥ يونية سنة ٢٠٠٦ م) .

